

Distr.
LIMITED

TD/B/49/L.2/Add.3
15 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال

دورته التاسعة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم

في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

المقرر: السيد مهدي فاخري (إيران)

المتكلمون:

بربادوس، نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي
المغرب، نيابة عن المجموعة الأفريقية
اليابان
جمهورية إيران الإسلامية
بنغلاديش
تايلند

الأمين العام للأونكتاد
نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
مصر، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين
الداغمر، نيابة عن الاتحاد الأوروبي
الجماعة الأوروبية
إندونيسيا، نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وُترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢،

إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax No. 907 0056, Tel. 907 5656/1066.

الفصل الثالث

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١ - كانت معروضة على المجلس، للنظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية" (TD/B/49/12).

٢ - أشار نائب الأمين العام للأونكتاد إلى أن لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية قد أوصت بأن "يستعرض مجلس التجارة والتنمية، بانتظام، التطورات والمسائل المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، والتي تهم البلدان النامية بشكل خاص"، وإلى أن المجلس أيد هذه التوصية. وأبرز الشواغل الرئيسية للبلدان النامية فيما يتعلق بالتطورات والقضايا الرئيسية المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، وبخاصة في مجالات الزراعة، والمنتجات غير الزراعية، والخدمات، وقواعد منظمة التجارة العالمية، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والتجارة والاستثمار، والتجارة وسياسات المنافسة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والدين والتمويل، ونقل التكنولوجيا، وقضايا التنفيذ. وأشار أيضاً إلى عمل الأونكتاد في هذا المضمار.

٣ - وقال نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، السيد كيكورير علي آزاد رانا، إن استكمال عمل برنامج الدوحة بنجاح وفي الوقت المحدد يتسم بأهمية قصوى للبلدان النامية. وتشمل القضايا التي تهم البلدان النامية، أول ما تشمل، الوصول إلى الأسواق، والمعاملة الخاصة والتفاضلية. ففيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، تتصل شواغل البلدان النامية بتحسين فرص وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية، فضلاً عن الخدمات، إلى الأسواق الدولية التي تتمتع فيها بقدرة تنافسية. وما زال الكثير من منتجات البلدان النامية، بما في ذلك المنسوجات والملابس والمعدات الالكترونية، يواجه في أسواق البلدان المتقدمة حواجز تعريفية مرتفعة للغاية (ذروات تعريفية) وتضاعفاً في التعريفية الجمركية، أو تدابير غير تعريفية مثل التدابير المتعلقة بصحة الإنسان والنبات. وهناك حاجة أيضاً إلى معالجة تدابير السياسة المحلية التي تعتمد عليها البلدان المتقدمة والتي تعوق وصول البلدان النامية بصورة فعلية إلى أسواق البلدان الأولى، مثل الإعانات المحلية وإعانات التصدير. وجدير بالذكر أن التجارة بين بلدان الجنوب ازدادت أهمية، إذ تمثل نحو ٤٠ في المائة من صادرات البلدان النامية، ويمكن زيادة توسيع هذه التجارة بإزالة الحواجز التعريفية. وتعد حالة كينيا أحد الأمثلة المحددة في هذا المجال: إذ أصبحت منطقة السوق المشتركة لدول

شرقي وجنوبي أفريقيا تشكل السوق الرئيسية لهذا البلد. أما فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، فتحتاج البلدان النامية إلى مرونة في السياسات المتبعة في مجال التنمية الوطنية وفي دمج أنفسها دمجاً كاملاً في نظام التجارة المتعدد الأطراف بصورة تنافسية.

٤- وعلى الرغم من أن الإطار الزمني للتفاوض في مؤتمر الدوحة إطار ضيق في مجالات مختلفة، فإن من الأمور الهامة إشراك البلدان النامية الأعضاء إشراكاً كاملاً في عملية التفاوض في جميع المجالات بصورة غير رسمية، بحيث يتسنى إبراز مصالحها الخاصة في المفاوضات وفي المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية. وإن أمانة منظمة التجارة العالمية ملتزمة بعملية تفاوض شفافة وشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك التزام لم يسبق له مثيل من جانب الأمانة بتزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات. وتتمثل إحدى الأولويات الأساسية في ضمان فعالية أنشطة المساعدة التقنية، ودقة هدفها، وتنسيقها مع المساعدة التي تقدمها الهيئات الدولية الأخرى. وبالتالي، من الضروري أن تعمل منظمة التجارة العالمية بصورة وثيقة مع الأونكتاد، الذي كان شريكاً قيماً يعوّل عليه في هذا المجال. وينبغي ألا تقتصر أنشطة المساعدة التقنية في برنامج عمل الدوحة على المعنى الضيق للكلمة وإنما ينبغي أن تتعدى ذلك إلى ضمان تنفيذ النتائج التي تسفر عنها المفاوضات التنفيذ الصحيح وإلى زيادة قدرة البلدان النامية على التوريد بغية الاستفادة من تحسين فرص الوصول إلى الأسواق. وعلى ذلك، يلزم وضع استراتيجية في الأجل الطويل لمعالجة معوقات البلدان النامية في مجال الموارد البشرية وما تعانيه من صعوبات في مجال التوريد والبنية التحتية للتجارة معالجة سديدة. وإن للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية دوراً هاماً يجب أن ينهض به في تعزيز الإمكانات التجارية للبلدان النامية، بحيث يغدو تحرير التجارة المتعددة الأطراف أداة للتنمية.

٥- وتحدث ممثل مصر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فشدد على ما تتسم به الشراكة فيما بين جميع أطراف النظام التجاري الدولي من أهمية في التغلب على التحديات الناشئة عن النظام. وينبغي أن تضمن هذه الشراكة أن يُفضي النظام إلى تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي لإيجاد بيئة تمكّن من بناء قدرات البلدان النامية في مجال التوريد ومعالجة افتقارها إلى المؤسسات والقدرات المحلية المناسبة. وتعاني أقل البلدان نمواً، ولا سيما الاقتصادات الصغيرة، من الضعف بشكل خاص ومن مشاكل هيكلية تزيد من صعوبات اندماجها في نظام التجارة المتعدد الأطراف. وقد تم التسليم بذلك في إعلان الدوحة الوزاري وفي ديباجة اتفاق مراكش الذي أنشأ منظمة التجارة العالمية.

٦- وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد أظهرتا حسن نية ومرونة في مختلف مراحل مفاوضات منظمة التجارة العالمية. إلا أن التقدم الذي أحرز حتى الآن كان مخيباً للآمال في المجالات ذات الأهمية الرئيسية للبلدان النامية والمتعلقة بقضايا التنفيذ، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، وانضمام الأعضاء الجدد، والزراعة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، ووصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، والمنسوجات

والملايس. وعلى الرغم من أن إنشاء الصندوق الاستئماني لجدول أعمال الدوحة الإنمائي يعتبر انجازاً كبيراً، فإن استجابة الجهات المانحة وسرعة تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية تبلغاً كامل طاقتهما بعد.

٧- وقال إن دور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية في مفاوضات وأعمال منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك ما يتصل بالزراعة، والخدمات، وقضايا التنفيذ، وتيسير التجارة، والتجارة الإلكترونية، والمفاوضات التجارية عامة، كان دوراً كبير الشأن. وينبغي للأونكتاد أن يوسع أنشطته في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية، كما أن الجهات المانحة مدعوة إلى دعم خطة الأونكتاد لـ "بناء القدرات والتعاون التقني للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل الدوحة الذي تضطلع به منظمة التجارة العالمية"، في موازاة برامجها الجارية. وينبغي أن تركز أنشطة المساعدة التقنية على بناء القدرات والمؤسسات في الأجل الطويل، بما في ذلك وضع برامج بشأن "تدريب المدربين". وأضاف أن العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد في مجالات مثل الاستثمار، والزراعة، ونقل التكنولوجيا، وقضايا التنفيذ، هو عمل جدير بالثناء وينبغي تكثيفه. وحث الجهات المانحة على توفير الدعم اللازم للأونكتاد من أجل ضمان إمكانية التنبؤ في عمله التحليلي والتنفيذي. ويلزم أن تُنفذ النتائج التي أسفرت عنها سلسلة من المؤتمرات المتصلة بالتنمية، ومنها مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة، ومؤتمر مونتيري الدولي بشأن تمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي في جوهانسبورغ بشأن التنمية المستدامة، تنفيذاً كاملاً وأن تؤخذ في الاعتبار في مناقشة السياسات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. ومن المهم أيضاً أن تضمن وكالات التنمية إجراء مشاورات وعمليات تنسيق منتظمة وشاملة لزيادة فعالية أنشطتها.

٨- وتحديث ممثل الدائم عن الاتحاد الأوروبي فأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد لربط أنشطة الأونكتاد بعملية ما بعد الدوحة، وشجع الأمانة على مواصلة التركيز على هذه القضية التي تتسم بأهمية بالغة لتعزيز التنمية المستدامة. وقال إن المساعدة المرتبطة بعملية ما بعد الدوحة تتركز، بالدرجة الأولى، على الجوانب القصيرة الأجل المتصلة بالمفاوضات الجارية، إلا أن جزءاً من عملية المتابعة يشتمل أيضاً على مساعدة طويلة الأجل في مجال التجارة بوجه عام. وينبغي أن يكون هذان العنصران مترابطين.

٩- وقال إن الأونكتاد قد دأب منذ وقت طويل على توفير المساعدة المتصلة بالتجارة. وإن إعلان الدوحة الوزاري قد أشار بشكل خاص إلى الأونكتاد بوصفه منظمة تضطلع بدور خاص في ميدان الاستثمار والمنافسة. وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة لمواصلة هذه الأنشطة، وكذلك لإعادة تركيزها إلى حد ما، من خلال دمج جدول أعمال الدوحة الإنمائي في عمل الأونكتاد حيثما كان ذلك مناسباً. كما أن عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد يضطلع بدور هام في عملية ما بعد الدوحة. فعلى سبيل المثال، كانت بعض اجتماعات الخبراء التي عُقدت في الآونة الأخيرة مفيدة جداً في معالجة قضايا ذات صلة بعمل منظمة التجارة العالمية.

١٠- وقال ممثل الجماعة الأوروبية إن التجارة يمكن أن تسهم مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي، وزيادة الدخل، وفي نهاية الأمر، في التنمية الوطنية والحد من الفقر في العالم. وشدد في هذا السياق على أهمية الوصول إلى الأسواق في الشمال والجنوب على السواء، والتعاون الإقليمي وتنمية الأسواق الإقليمية، والشفافية وعدم التمييز، وبخاصة في ميدان وضع القواعد؛ ووضع أحكام عملية للمعاملة الخاصة والتفاضلية تفضي إلى التنمية. وبموجب "صفقة" الدوحة، تعتبر البلدان النامية والبلدان المنخفضة الدخل هي نفسها مسؤولة عن تحديد سياساتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية الوطنية؛ أما البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، فلها ملتزمة بدعم البلدان النامية في جهودها الهادفة إلى دمج التجارة في سياساتها الوطنية وتوفير المساعدة التقنية والدعم لتلك البلدان من أجل تنمية قدرتها على التجارة.

١١- وفي هذا الصدد، بينت المفوضية الأوروبية مؤخراً ردها على مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبورغ في رسالة وجهتها إلى الدول الأعضاء وإلى البرلمان الأوروبي. وركزت الرسالة على التجارة والتنمية وعلى الطريقة التي ينوي الاتحاد الأوروبي أن يساعد بها البلدان النامية. ويعتزم الاتحاد الأوروبي دعم البلدان النامية في دمج التجارة في سياساتها الوطنية، وخاصة من خلال: (أ) تكثيف الحوار بشأن تخصيص التمويل للتجارة؛ واعتباراً من عام ٢٠٠٣، سيقوم الاتحاد الأوروبي، على نحو منهجي، بإدراج التجارة في استعراضات منتصف المدة التي يجريها لورقات الاستراتيجية القطرية والإقليمية؛ (ب) التركيز على الالتزامات الطويلة الأجل لتنمية القدرات الوطنية في مجال التجارة ولجذب الاستثمار خطوة خطوة؛ (ج) الالتزام بتعزيز فعالية الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي من خلال تحسين التنسيق مع الدول الأعضاء فيه وغيرها من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف؛ (د) الالتزام تجاه أقل البلدان نمواً من خلال تعزيز الإطار المتكامل لأقل البلدان نمواً والمساهمات في الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل. وفي هذا الصدد، وافق كل من الدول الأعضاء واللجنة على الاضطلاع بدور "الميسر" فيما لا يقل عن ٧ من البلدان الـ ١٤ التي تستفيد من دعم الإطار المتكامل؛ (هـ) خلافة المملكة المتحدة كممثل للجهات المانحة في الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع للإطار المتكامل، والإسهام إلى جانب كندا في مواصلة تنمية الإطار المتكامل.

١٢- وتحدث ممثل إندونيسيا نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين فاسترعى النظر إلى أهمية ضمان تمتع جميع البلدان بالمكاسب التي يُحتمل أن تتأتى من زيادة ترابط الاقتصاد العالمي. وقال إن إعلان الدوحة الوزاري قد سلّم بالحاجة إلى وضع حاجات البلدان النامية ومصالحها في صميم برنامج العمل. بيد أن بعض الأحداث الكبرى التي حدثت في العالم الخارجي قد أثرت على المفاوضات، وكان لتطبيق مختلف التدابير الحمائية، بوجه خاص، أثر سلبي على الحالة الاقتصادية في البلدان النامية. وأضاف قائلاً إنه ينبغي ترجمة أحكام إعلان الدوحة المتصلة بالتنمية إلى واقع كما ينبغي تلبية اهتمامات البلدان النامية قبل الاجتماع الوزاري الخامس. وينبغي أن تبين البلدان المتقدمة، بوضوح، ما يمكن أن تفعله في أسواقها لصالح البلدان النامية.

١٣- وعلى الرغم من سرعة اندماج العديد من البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، فإن الفوائد التي جنتها لم ترقَ إلى مستوى التوقعات. ولم يتم إحراز الكثير من التقدم بموجب برنامج عمل الدوحة بشأن القضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية؛ ولم يتم الاتفاق على تدابير علاجية ملموسة بشأن قضايا التنفيذ أو بشأن إعادة النظر في جميع أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية المدرجة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تقبل البلدان المتقدمة الأعضاء بالتزامات أقوى وأن تبدي قدراً أكبر من المرونة، كما ينبغي التسليم بوجود مراحل مختلفة من التنمية، وعدم فرض التزامات على بلدان غير قادرة على الوفاء بها.

١٤- وينبغي أن تكون القضايا المتعلقة بالتنمية في صميم المفاوضات الموضوعية. وقال إن مجموعته تولي أهمية قصوى للمفاوضات حول الزراعة، حيث يتم التسهيل مع معونات الدعم المشوهة للتصدير على حساب البلدان النامية. ودون أي التزام ملموس لإزالة هذه الحواجز وضمان التسوية الكاملة للاهتمامات غير التجارية للبلدان النامية، فإن المفاوضات لن تنجز بنجاح. وفي قطاع الخدمات، فإن البلدان النامية تحتاج إلى تقييم تأثير الطلبات على قطاعها للخدمات، وكذلك تقديم طلباتها. والحاجة تدعو إلى المرونة في الطراز الرابع، وإلى برنامج ملموس لبناء القدرات من أجل ضمان إنفاذ المادة الرابعة، وكذلك استكمال المفاوضات بشأن تدابير التحوط للطوارئ. وفيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية للأسواق، ينبغي الاتفاق على الطرائق التي تنص على أعلى التخفيضات في مجال التعريفات القصوى، وارتفاع التعريفات الذي يضر بصادرات البلد النامي، وينبغي إيلاء الاهتمام بالآثار العكسية المحتملة على البلدان النامية من جراء تآكل التفضيل. هذا وإن مجموعته تولي أهمية كبرى للمفاوضات بموجب الاتفاق المضاد للإغراق وبشأن إعانات الدعم والتدابير التعويضية.

١٥- وسيكون من الأهمية بمكان توفير المساعدة للبلدان النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وينبغي أن يقوم الانضمام على أساس شروط لا تتجاوز أو لا تتعلق بالتزامات بلدان نامية أخرى والبلدان الأقل نمواً التي هي بالفعل أعضاء في منظمة التجارة العالمية. ويمكن للأونكتاد أن يوفر المساعدة في هذا المجال، وكذلك المساعدة على بناء القدرات في مجال سياسات التجارة الدولية واستراتيجية التنمية. ومجموعته تطلب إلى الأونكتاد إعداد دراسات تحليلية بشأن وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، وخاصة المنسوجات والملابس.

١٦- وسلط الممثل عن بربادوس، متحدثاً نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، الضوء على ضرورة فحص العمل الذي اضطلعت به منظمة التجارة العالمية من منظور الاهتمامات الإنمائية للبلدان النامية. ويتسنى للأونكتاد التصدي للروابط بين التمويل والتجارة، وقدرات العرض والوصول إلى الأسواق، والتكنولوجيا والاستثمار، والمنافسة، غير أن موارده البشرية والمالية كانت محدودة جداً، وقد أثر هذا سلباً على برامج مساعداته. وقال إن أولوية مجموعته هي ضرورة مساندة القدرات ومبادرات بناء المؤسسات. كما أن المساعدة

المقدمة من منظمة التجارة العالمية بشأن الإطار القانوني لقواعد التجارة هي أيضاً مساعدة قيّمة. ومن ثم فهناك تكامل قوي بين المساعدة المقدمة من الأونكتاد والأخرى المقدمة من منظمة التجارة العالمية، مما يشير إلى الرغبة في صياغة أنشطة مساعدة تقنية مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد في مجال سياسات التجارة والمفاوضات التجارية.

١٧- وثمة علاقة واضحة بين التجارة والنمو الاقتصادي. كما أن أي "جدول أعمال حقيقي للتنمية" يجب أن يكون متوازناً بحيث تؤخذ في الاعتبار اهتمامات كل الأعضاء. وأي تحرر إضافي ينبغي أن يسير بطريقة تفرز نتائج واضحة وملموسة؛ وقال إن مجموعته ضد التحرر الذي لا يدار بطريقة سليمة والذي لا يأخذ في الحسبان احتياجات التنمية للبلدان النامية.

١٨- وقال إن الهدف الأساسي لمجموعته بالنسبة للمفاوضات المقبلة يتمثل في ضمان الوصول المضمون للأسواق لإتاحة تنوع القطاعات الإنتاجية للسلع والخدمات التي تهم التصدير إلى بلدان في الإقليم. والأهداف الأخرى تشمل على ضرورة حل قضايا التنفيذ المعلقة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، وكذلك ضمان أن يسمح العمل الجاري بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، للبلدان بأن تلبي احتياجات الصحة العامة بصورة فعالة. وينبغي كذلك إعطاء مضمون إنمائي واضح لقواعد التجارة والتي ستكون جزءاً من مشروع واحد ستجري صياغته في نهاية العملية، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة الإغراق ومعونات الدعم، وكذلك بالنسبة للقواعد التي تحكم التجارة في الزراعة والخدمات. وفيما يتعلق بالزراعة، يجب أن تكون هناك تخفيضات في إعانات دعم الصادرات والدعم المحلي المشوه للتجارة وذلك من طرف بلدان ما زالت هذه الممارسات مستمرة فيها.

١٩- وفي مجال الخدمات، فإن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تقوم بإعداد طلباتها، وقد قدم البعض منها بالفعل. ولقد برهن تحرر قطاعات الخدمات في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على أنه أكثر ربحية للشركات في بعض البلدان المتقدمة عن تلك الموجودة في الإقليم؛ وفي بعض الحالات، شوهدت بعض الممارسات المضادة للمنافسة نتائج التحرر، وفي حالات أخرى، أدى نقص التكنولوجيا الملائمة إلى أداء ضعيف لمقدمي الخدمات المحليين. وتعبّر مجموعته عن قلقها بشأن ما إذا كانت الائتمانات ستمنح للتحرر الذاتي الذي قامت به البلدان النامية في إطار سياساتها الوطنية للإصلاح. وربما تعارضت الالتزامات المبرمة أو المطلوبة لبلدان الإقليم مع احتياجاتها الإنمائية، وفي بعض الحالات، فهي تبدو وكأنها قد تجاوزت الالتزامات قيد النظر بواسطة البلدان المتقدمة.

٢٠- وما زالت اللاتناظرات تظهر في مختلف الاقتراحات التي تجري مناقشتها كجزء من برنامج عمل الدوحة. وسوف تواصل مثل هذه اللاتناظرات تشكيل العقبات في المفاوضات بسبب الإخفاق الملازم لدعم التطلعات المشروعة للبلدان

النامية. وفي الوقت ذاته، فإن أي جدول أعمال للتنمية يجب أن يعترف، وعلى مستوى أساسي ومسبق، بأن البلدان النامية تحتاج إلى المرونة الملائمة للاضطلاع بالسياسات الاقتصادية التي تتمشى مع احتياجاتها الإنمائية.

٢١- وشدد الممثل عن المغرب، متحدثاً نيابة عن المجموعة الأفريقية، على أن الوضع الاقتصادي الكلي للبلدان الأفريقية، من سيائل وحتى الدوحة، قد اتسم بهبوط أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، وباستمرار الديون الذي يعرض جهود التنمية للخطر، وبالقدرات الضعيفة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الفقر. وقد تم الاعتراف بذلك أثناء المؤتمرات الدولية الأخيرة، لا سيما في مونتيري وجوهانسبورغ.

٢٢- وكانت البلدان الأفريقية تؤمل أن تمكنها المساعدة التقنية وبناء القدرات من المشاركة بصورة أنشط في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك في إطار جولة التنمية، كما اتفق عليه في الدوحة. وفي هذا الصدد، أثنى على خطة الأونكتاد اللاحقة على الدوحة؛ وإنه من الواضح أن خبرة ودعم الأونكتاد هما من الأمور الحاسمة في مجالات الاستثمار والمنافسة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية وتيسير التجارة. وترى البلدان الأفريقية أن برنامج المساعدة التقنية للأونكتاد اللاحق على الدوحة، ينبغي بصفة خاصة أن يركز على القضايا الرئيسية لجدول أعمال منظمة التجارة العالمية مثل المفاوضات بشأن الخدمات والزراعة؛ وإصلاح المعاملة الخاصة والتفاضلية والتنفيذ؛ ومسائل سنغافورة، وعمليات الانضمام، ولا سيما الخاصة بالبلدان الأفريقية. فضلاً عن ذلك، فإن أولوية الاهتمام ينبغي أن تولى لتعزيز القدرات التقنية للمفاوضين الأفارقة.

٢٣- وقد ساندت المجموعة الأفريقية المشاركة النشطة للأونكتاد في خطط المساعدة التقنية لمنظمة التجارة العالمية. وينبغي تعزيز النهج الإقليمي بواسطة إجراء دورات تدريبية، وندوات وحلقات عمل. ولقد شكل المشروعات النموذجية الأخيرة، واللذان انطويا على دورات في نيروبي والدار البيضاء، مثلاً جيداً على التوجهات الجديدة للاستجابة إلى احتياجات البلدان الأفريقية. وينبغي إيلاء عناية خاصة بالبلدان الأفريقية الأقل نمواً، وخاصة بتعزيز البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية، مع إعطاء المزيد من الخصوصية للإطار المتكامل، وتنفيذ الإجراءات المتسارعة لعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٤- وترى المجموعة الأفريقية كذلك أن إنشاء فريق العمل الجديدين لمنظمة التجارة العالمية المعنيين بالديون ونقل التكنولوجيا، يوفران فرصة سانحة للتوسع في برنامج عمل ما بعد الدوحة وذلك بإدراج القضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان الأفريقية.

٢٥- وشدد على ضرورة توفير التمويل الثابت والمتوقع لتنفيذ برنامج العمل. وفي أثناء مؤتمر إعلان التعهدات الأخير في منظمة التجارة العالمية بتاريخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢، تم الإعلان عن مساهمات جوهرية لصندوق الدوحة للتنمية. وأعربت المجموعة الأفريقية عن امتنانها على هذا، وشجعت البلدان على الالتزام القوي بجولة حقيقية للتنمية.

٢٦- ولاحظ الممثل عن اليابان دور الأونكتاد كمحفّل مركزي داخل منظومة الأمم المتحدة لمتابعة جدول أعمال الدوحة الإنمائي، مع التركيز بشكل خاص على البلدان الأقل نمواً والبلدان الأفريقية. وكرر الإعراب عن دعم اليابان المتواصل لجهود الأونكتاد من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية كجزء من متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نمواً. وقال إن تأثير التجارة على النمو الاقتصادي أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٧- وثمة عدد من القضايا ذات الأهمية الخاصة بعملية ما بعد الدوحة. أولاً، إن تحسين الوصول إلى الأسواق هو أمر لازم، وإن اليابان في سبيلها إلى التوسع في تغطية الإنتاج للوصول إلى الأسواق خالية من التعريفات وخالية من الحصص بالنسبة للصادرات من البلدان الأقل نمواً؛ وإن المخطط الجديد ينتظر أن يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ثانياً، بخصوص المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، فإن اليابان قد ساهمت بمبلغ ١,٥ مليون فرنك سويسري للصندوق الاستثماري لجدول أعمال الدوحة الإنمائي، الذي أنشئ مباشرة بعد مؤتمر الدوحة الوزاري. كما أن خطة المساعدة التقنية لمنظمة التجارة العالمية ستستفيد وبشكل كبير من المشاركة النشطة للأونكتاد والمساهمات الموضوعية، لا سيما في مجال "مسائل سنغافورة" مثل الاستثمار والمنافسة. وقد كررت اليابان الإعراب عن استعدادها لتقديم مساهمة مالية من أجل الدورة التدريبية المكثفة لآسيا والمحيط الهادئ والتي ستنفذ بواسطة منظمة التجارة العالمية والأونكتاد معاً في وقت لاحق من السنة. ودعت اليابان أيضاً الأونكتاد للمشاركة الفعالة في حلقة العمل المقررة بشأن الاستثمار والتي تنظمها منظمة التجارة العالمية بمشاركة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في نهاية السنة. وقال إن بلاده تعلق أهمية كبرى على المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية كأداة ضرورية لمساعدة البلدان النامية على المشاركة بصورة فعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وستواصل اليابان المشاركة النشطة في النقاش الجاري حول المعاملة الخاصة والتفاضلية في منظمة التجارة العالمية، بغية إنفاذ أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية دون الإضرار بسلامة اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتسوية الصعوبات المحددة التي تواجهها آحاد البلدان النامية.

٢٨- قال الممثل عن جمهورية إيران الإسلامية إن النظام التجاري المتعدد الأطراف يواجه تحدياً خطيراً من ناحية الوفاء بوعده الإنمائي حيال البلدان النامية. وفي حين أن جدول أعمال الدوحة قد ركز حقاً على القضايا ذات الاهتمام للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، فإنه يتعين إيجاد الآليات لضمان أن تنفذ الولاية بصورة فعالة. وفي حين أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومؤخراً إعلان الدوحة الوزاري، قد شددت على ضرورة منح معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان الأعضاء النامية والأقل نمواً، فإن تنفيذها قد خضع لتقدير السلطات التجارية الرئيسية. وعلى ذلك فإن أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تصبح ملزمة وإجبارية. والمسائل المهمة الأخرى تتعلق بتحسين الوصول إلى الأسواق وإزالة تشوهات السوق، لا سيما في القطاع الزراعي؛ وإيلاء عناية خاصة باحتياجات البلدان النامية في مفاوضات الخدمات، خاصة بشأن حركة

الأشخاص الطبيعيين، مع التركيز على تنفيذ الاتفاقات والالتزامات القائمة؛ وتوفير التعاون التقني لتحسين قدرات البلدان النامية الأعضاء.

٢٩- وبالنسبة لمسائل الانضمام، فإن عملية الانضمام المطولة وشروط الانضمام غير الواقعية المطلوبة من البلدان الراغبة في الانضمام، هي أمور تتعارض مع أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية ومع الطابع غير المتبادل افتراضاً لعملية الانضمام. وأعرب عن خيبة أمله بشأن الطلب الرسمي الذي تقدمت به بلاده للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، منذ ست سنوات، وما زال لم يبحث بصورة ملائمة نظراً لمبدأ توافق الآراء في المنظمة. وفي هذا الصدد، أعرب عن أمل بلاده في أن يشارك الأونكتاد وغيره من المنظمات ذات الصلة بصورة أنشط في المساعدة على انضمام البلدان لتحقيق أهدافها في أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية بصورة أسرع.

٣٠- وقال الممثل عن **بنغلاديش**، إنه رغم افتراض العبء الثقيل لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، فإن بلاده لم تحصل على الفوائد اللازمة والمتوقعة من جولة أوروغواي. وفي الدوحة، التزم الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بوضع احتياجات واهتمامات البلدان النامية في قلب برنامج العمل، والذي يشار إليه غالباً بوصفه "جدول الأعمال الإنمائي". وفي هذا الصدد، كانت الجهود المنسقة والمتعددة الأطراف التي بذلت خارج منظمة التجارة العالمية، مهمة لمساعدة بلاده على استخلاص الفوائد من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، كما أن الدعم المقدم من الأونكتاد كان لازماً بغية جعل إعلان الدوحة وسيلة للتنمية. ويمكن للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في الوصول إلى الأسواق بصورة خاصة، وتجارة السلع الأساسية، وتدابير التجارة العارضة، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة و"مسائل سنغافورة".

٣١- وفي مجال الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية وغير الزراعية، فإن وجود التعريفات القصوى، وتصاعد التعريفات والحواجز غير التعريفية في البلدان المتقدمة ما زال يفرض شروطاً غير عادلة على البلدان النامية. ورغم الانتهاء التدريجي للحصص الذي التزمت به البلدان المتقدمة بموجب اتفاق المنسوجات والملابس، فقد وجدت بنغلاديش أن الحصص القائمة ما زالت تعيق إمكاناتها التصديرية. وتحليل الأونكتاد وعلى سبيل المثال للعوامل التي تعرقل الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات التي تهم البلدان النامية، من شأنه أن يساعد البلدان النامية على تحسين قدراتها البحثية والتحليلية في المفاوضات الجارية. وفيما يختص بصادرات السلع الأساسية، فقد أخذت الأسعار العالمية في الهبوط مما أدى إلى تردي معدلات التبادل التجاري. وينبغي للأونكتاد أن يستعرض تجربة مختلف اتفاقات السلع الأساسية وأن يوصي بوسائل الحصول على أرباح معقولة بالنسبة لصادرات البلدان النامية من السلع الأساسية. وفيما يتعلق بتدابير التجارة العارضة، ينبغي للأونكتاد زيادة أنشطته لدعم البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً، وذلك عند إعداد إجراءات الحماية والتدابير المضادة للإغراق. وفيما يختص بحقوق الملكية الفكرية، فإن البلدان النامية ومنها بنغلاديش تتحمل الالتزامات بموجب الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق

الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وغيره من الاتفاقات الدولية دون أن تفهم الآثار الكاملة المترتبة عليها، في حين أن الوعد بنقل التكنولوجيا، وكما جاء في الفقرة ٦٦-٢ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، لم يتم الوفاء به. وتحتاج البلدان النامية إلى بناء قدرات مؤسسية لكي تساهم في المفاوضات الجارية بشأن هذا الاتفاق، وكذلك في المفاوضات المتوقعة بشأن ما يسمى بـ "مسائل سنغافورة"، وحث الأونكتاد على مواصلة المساعدة التقنية في هذه المجالات. وأخيراً، فإن بلاده تواجه قيوداً خطيرة في جانب العرض، وللأونكتاد، ومع وكالات أخرى، دور يجب أن يلعبه لطرح مبادرات جانب العرض ذات المغزى.

٣٢- وأشار الممثل عن **تايلند** إلى الجولة الجديدة للولاية المتعلقة بالتنمية، وسلط الضوء على ضرورة التصميم والتعاون من طرف جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية للوفاء بأغراض التنمية. وفيما يتعلق بالتجارة في السلع، فإن أي تحسن ملحوظ في وصول المنتجات إلى الأسواق من البلدان النامية، لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التخفيض الجوهري وإزالة حواجز التعريفات وغير التعريفات، وتوضيح قواعد منظمة التجارة العالمية المبهمة، والتنفيذ الفعال للمعاملة الخاصة والتفاضلية، وزيادة المساعدة التقنية لبناء القدرات أثناء المفاوضات. وبالنسبة للتجارة في الخدمات، فإن مبدأ التحرر التدريجي لا بد من دفعه إلى الأمام في ضوء الحق في إنهاء التحرر بالنسبة للبلدان الأقل نمواً الأعضاء. كما أن المساعدة التقنية من الأونكتاد تعتبر أيضاً مهمة. كما أن الحاجة تدعو إلى استعراض الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، حيث إن بعض أحكامه قد حذت من المزايا التنافسية للبلدان النامية الأعضاء بالنسبة إلى البلدان المتقدمة. هذا وإن نهج القائمة الإيجابية للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وكذلك أحكامه الإنمائية وغيرها من الضمانات، يمكن أن تشكل أساساً جيداً للمفاوضات بشأن القواعد المتعددة الأطراف للاستثمار.

٣٣- وبشأن التجارة وسياسات المنافسة، فقد تم الاعتراف بأهمية سياسات المنافسة الفعالة، كما أن التعاون الدولي والمساعدة التقنية لهما أهميتهما لزيادة تعزيز نظم المنافسة في البلدان النامية ولدعم بقاء الصناعات المحلية. وربما كانت المعاملة الخاصة والتفاضلية عند تطبيق قواعد المنافسة المتعددة الأطراف، ضرورية نظراً للمستويات المختلفة لقدرات جانب العرض، والقدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية. وبخصوص التجارة والبيئة، فالدراسات المطلوبة بشأن العلاقة بين اتفاقات التجارة وترتيبات المنسوجات المتعددة الألياف، إلى جانب دراسات بشأن الأحكام المتعلقة بالبيئة لمنظمة التجارة العالمية والتي تعمل على زيادة الممارسات التجارية التقييدية. وأخيراً، أثنى على جهود التعاون التقني للأونكتاد، لا سيما في بناء القدرات من أجل تحسين القوة التفاوضية وتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية.